

■ وجدت استجابة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لمناشدات شعبه بالعدول عن قراره وترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية القادمة ترحيباً ومباركة كبيرين من الزعماء والقادة العرب والأجانب، كونها خطوة لبث مطلباً شعبياً داخلياً لإكمال مسيرة البناء والتقدم، وكذا للدور الحيوي الكبير الذي تلعبه بلادنا بقيادة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على مستوى المنطقة والاقليمي.

زعماء يثمنون ثقة الشعب اليمني برئيسه

مصالح شعبه وخدمة قضايا أمته العربية والإسلامية، مشيراً إلى حرص مملكة البحرين على تعزيز علاقاتها الأخوية مع اليمن ولما فيه خير ومصصلحة الشعبين الشقيقين ودول المنطقة عموماً.



□ حمد بن عيسى



□ أفورقي



□ القذافي

الزعيم الليبي معمر القذافي عبر عن تقديره الكبير لقرار فخامة الأخ الرئيس في الاستجابة لنداء أبناء الشعب اليمني وقبوله الترشح للانتخابات الرئاسية القادمة.. ويعت قائد الثورة الليبية ببقية للرئيس علي عبدالله صالح أعرب فيها عن تقديره وتشميحه العالي

القذافي: إعلان علي عبدالله صالح ترشيحه ينبع من ثقة الشعب بدوره المهم على المستويين الوطني والعربي

أفروقي: الرئيس قائد حكيم ومجرب والشعب اليمني ودول المنطقة بحاجة إليه

الملك حمد بن عيسى: فخامة الرئيس جدير بتلك الثقة لما يتميز به من حكمة وحرص على مصالح الشعب اليمني وخدمة قضايا الأمة

كما تلقى فخامة رئيس الجمهورية (السبت) اتصالاً هاتفياً من فخامة الرئيس السياسي أفورقي رئيس دولة أرتيريا هذا خلاله فخامة الأخ رئيس الجمهورية على الالتفاف الجماهيري الواسع الذي حظي به والثقة الكبيرة التي منحها إياه الشعب اليمني لإعادة ترشيحه للانتخابات الرئاسية القادمة، وهو ما يعكس المكانة الكبيرة التي يحتلها فخامته في قلوب أبناء الشعب اليمني.

وقال أفورقي إن فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية قائد حكيم ومجرب والشعب اليمني ودول المنطقة بحاجة إليه لما فيه خدمة الاستقرار والأمن والسلام في المنطقة وتعزيز التعاون والتعاضد بين شعوبها، مؤكداً على حرص بلاده على تعزيز وتقوية أواصر التعاون والشراكة ولما فيه تحقيق المصالح المشتركة للشعبين وخدمة الاستقرار في المنطقة.

لاستجابته للمناشدات بأن يعيد ترشيح نفسه في الانتخابات الرئاسية القادمة المقررة في سبتمبر القادم، وأنه يضم صوته لصوت الشعب اليمني في هذا الشأن..

وأكد القذافي في برقيته أن إعلان الرئيس علي عبدالله صالح ترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية ينبع من ثقة الشعب اليمني فيه وفي دوره المهم على المستويين الوطني والعربي.

وتلقى فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية (السبت) اتصالاً هاتفياً من أخيه جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين الشقيقة هذا فيه فخامته على الثقة الكبيرة والالتفاف الواسع من قبل أبناء الشعب اليمني حول ترشيحه للانتخابات الرئاسية القادمة وقيادته لمسيرة اليمن للفترة المقبلة.



علي عبدالله صالح في مكافحة ومقارعة أفة الإرهاب والتطرف قد أوجدت أحد المبادئ والقيم التي ترتكز عليها سياستها الخارجية وموقفها الوطنية والقومية.. ومنذ عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي أسس الرئيس فريضة منهجية: أن الإرهاب والتخريب كلمتان مترادفتان لمعنى واحد وأن التصدي لهما مسؤولية وطنية استخدمها الرئيس في أحاديثه وخطاباته خلال تلك الحقبة المبكرة: «مهما كان حجم التامر والتخريب فإن الإرهاب والعنف لن يجعلنا نتراجع أبداً عن مسيرة البناء والتقدم.. بل يزيدنا أصراً مواصلة الخطى نحو إنجاز المشروع الحضاري لليمن الواحد».

ومكانته، وكان أهم ما حدث للتعامل مع ذلك هو عدم اتباع أساليب المعالجة القديمة التي تقوم على إنكار ما يحدث وإنما ذكر الحقائق دون مواربة.. لأن اليمن كانت فعلاً من أوائل الدول التي اكتوت بنار الإرهاب والتطرف وتعرف بخبرتها التراكمية أن لا اتجاه إلا بضده وإغلاق كل المنافذ والطرق التي يمكن أن يسلكها وان اختلفت الوسائل المفضية لتحقيق ذلك الهدف.

وغنى عن القول أن اليمن ويفضل نهج الرئيس القائد واتجاهه.. لقد أكدنا للولايات المتحدة والدول الأوروبية أن اليمن مع الأمن والاستقرار والسلام ضد الإرهاب والعنف وقتل الأبرياء، وبلادنا تبتعد عن الإرهاب وهي ضد الإرهاب بكافة أشكاله وصوره وأياً كان مرتكبه... إزاء تلك المواقف والرسائل وغيرها.. وكما هي شجاعة الأخ الرئيس وشفافيته التي عرف بها، أبرز مواقف اليمن الحقيقية من الإرهاب مبدداً تلك الصورة المشوهة التي رسمت لليمن، محافظاً بذلك على استقلال الوطن

مع فكر الرئيس

مكافحة الإرهاب والتطرف

■ إعداد / عبدالفتاح الأزهرى

■ لقد عانت اليمن من الإرهاب والتطرف مبكراً وكانت في الصفوف الأولى من المتصددين لمكافحة ومحاربة هذه الأفة، وكان لها الدور الاقليمي والدولي البارزين وبشهادة العالم أجمع.

وأوضح الأخ الرئيس القائد نهجه وتوجه اليمن عموماً تجاه أفة الإرهاب والتطرف، أعلنها القائد مع بروز الظاهرة في أوائل التسعينيات من القرن الماضي.. حينها قال: «أنا كرئيس للشعب اليمني لا أقبل التطرف ولا الإرهاب، ولا أسمح أن تكون بلادنا موقعاً للمتطرفين، أو أي تعصب أيا كان شكله.. اليمن بين يدين الإرهاب والتطرف تحت أي مسمى... نحن ضد أعمال العنف والإرهاب والتخريب مهما كان مصدرها.. ونحن نرفض التطرف ونبتذله من أية جهة أو طرف، سواء أكان من أقصى اليمن أم أقصى اليسار أو غيرهما».

ولتأكيد موقف اليمن ورغبتها في التعاون مع الأسرة الدولية.. وهو ما تم لاحقاً.. لم يترك الرئيس محفلاً أو منتدى إقليمياً أو دولياً أو زيارة قام بها إلى الولايات المتحدة أو دول أوروبا أو المنطقة إلا ووظفها في هذا

امتحانات الشهادة الثانوية تختتم غداً

بن حيتور: تصحيح امتحانات الشهادات تبدأ الأسبوع الماضي



الماضي مشيراً إلى نقل ١٦ مركزاً امتحانياً بسبب التجمهر حول المراكز الامتحانية واكتشاف ٤٨ حالة انتحال شخصية و٤٦ هروب بسدقات الامتحانات و٦ حسابات تزوير دساتر امتحانية.

هذا وكثرت «الميثاق» تبعت عن كثب سير العملية الامتحانية في عدد من المحافظات استمعت خلالها إلى هموم وشكاوى الطلاب والتي انحصرت في صعوبة مادة النحو، وعدم وجود أسئلة المواد العلمية في كثير من المديرات وغموض بعض أسئلة الانجليزي وأخذ مبالغ مالية مقابل أرقام الجلوس في محافظتي «تعز وريمة» رغم مجانيتهما..

الجدير ذكره أنه تقدم للامتحان أكثر من نصف مليون طالب وطالبة من الشهادتين الأساسيتين والثانوية.

تطوير المنافع

■ تختتم غداً امتحانات الشهادة الثانوية العامة في مختلف محافظات الجمهورية تحت إشراف السيد الانضباط والالتزام من قبل جميع أطراف العملية الامتحانية.

وفي تصريح خاص لـ «الميثاق» أكد الدكتور عبدالعزیز بن حيتور نائب وزير التربية رئيس اللجنة العليا لامتحانات أن الامتحانات سارت في أجواء طبيعية وهادئة ولم يتخللها أي أحداث مثلة بالعملية مقارنة بالأعوام السابقة نتيجة لإعداد والترتيب الجيد وتعاون الجهات المعنية والشعبية في المديرات والمحافظات.

وأضاف: انه تم تشكيل خمسة عشر مركزاً لتصحيح مواد الثانوية وخمسة مراكز لتصحيح مواد الأساسية وقد بدأت تمارس عملها الأسبوع

تطور إيجابي في العلاقات التجارية اليمنية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الحاوري: ضرورة إعداد دراسات متخصصة عن فرص تصدير السلع اليمنية للمنطقة

■ حذرت منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى تطورا إيجابيا متناميا بنيتها الواردات والصادرات.. وجاءت هذه التطورات نتيجة لاتخاذ الحكومة العديد من الإجراءات التجارية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، وما تم اتخاذه من خطوات في جانب التحرير التجاري من تبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير وتخفيض معدلات التعريفات الجمركية، وفقاً لاتفاقيات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والمصاحبة على اتفاقية تسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية.. بالإضافة الى تشجيع القطاع الخاص على توسيع علاقاته التجارية مع الدول العربية على وجه الخصوص، فضلاً عن تشجيع الصادرات وإجراءات تحسين المناخ الاستثماري، والاتفاقيات الثنائية مع العديد من الدول العربية التي تعطي اليمن بعض الامتيازات في العلاقات التجارية.

وأوضح الدكتور محمد الحاوري وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية لـ «الميثاق»، أن العلاقات التجارية اليمنية مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى شهدت ملحوظاً في السنوات القليلة الماضية، حيث كانت التجارة الخارجية الواردات والصادرات، لليمن مع دول المنطقة تحتل المرتبة السابعة عام ٢٠٠٠م، من حيث الأهمية النسبية وبنسبة ١٥٪ لترتفع إلى المرتبة الرابعة عام ٢٠٠٤م، وبنسبة بلغت ٢٢٪ من إجمالي التجارة الخارجية اليمنية.



□ الحاوري

سواء الواردات ذات المنشأ المحلي أو تلك المعاد تصديرها، ويمكن ملاحظة ذلك من ارتفاع الأهمية النسبية لخدمة الواردات اليمنية من الدول الخليجية والتي تصل في المتوسط الى أكثر من ٣٥٪ من إجمالي الواردات اليمنية.. بالإضافة الى ضعف الجهاز الإنتاجي المحلي عن الوفاء باحتياجات ومتطلبات السكان المتزايدة جراء الزيادة السكانية من جهة، ومن جهة أخرى تطور الطابع الاستهلاكي المحلي وتغير الأنواع ارتقاء الصادرات اليمنية وفي جانب الصادرات لفت الدكتور الحاوري الى ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات اليمنية الى منطقة التجارة الحرة العربية من حوالي ٤,١٪ من إجمالي الصادرات اليمنية عام ٢٠٠٠م، الى ١١,٨٪ عام ٢٠٠٣م، ثم تراجعها الى ٧,٥٪ عام ٢٠٠٤م، محذرة المرتبة الخامسة فيما بين الكتل الاقتصادية المستوعبة للصادرات اليمنية.

وعزا الحاوري التدهور الحاصل في نسبة وأهمية الصادرات اليمنية الى دول المنطقة لمجموعة من التحديات والاختلالات في هيكل الصادرات اليمنية، ومنها تشابه نوعية الصادرات في معظم الدول الأعضاء في المنطقة وهي صادرات نغوية تمثل النسبة العظمى من إجمالي الصادرات، الأمر الذي يعني صعوبة التبادل التجاري فيما بين دول المنطقة لهذه السلع، وتزداد هذه المشكلة بالنسبة لليمن حيث تمثل الصادرات النغوية أكثر من ٩٠٪ من إجمالي الصادرات اليمنية.. بالإضافة الى ضعف القدرات التصديرية والتنافسية للقطاع الخاص وهو القطاع الذي تُعول عليه اتفاقية إنشاء المنطقة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ويزداد الأمر سوءاً بالنسبة للقطاع الخاص اليمني حيث لا تتعدى مساهمته في هيكل الصادرات اليمنية ٧٪ في المتوسط خلال السنوات الماضية.

فضلاً عن ضعف مستوى الخدمات من البنية الأساسية اللازمة لتطور ونمو الصادرات اليمنية سواء تلك المرتبطة بالموانئ والمطارات والمنافذ البرية، أو تلك المرتبطة بخدمات التغليف والتعبئة والتسويق للمنتجات القابلة للتصدير، أو تلك

المرتبطة بالتمويل للصادرات.

تعزيز المنافع الاقتصادية والتجارية لليمن مع دول المنطقة يتطلب حزمة من الإجراءات والسياسات والتي من أبرزها إعداد دراسات متخصصة عن الفرص والمزايا، الممكن جنحها مع كل دولة على حدة، بما في ذلك دراسة فرص التصدير المحتملة والسلع القابلة للتصدير، وتقييم تجربة التبادل التجارية خلال الفترة الماضية من عمر المنطقة ومعرفة الفرص والتحديات والصعوبات التي واجهت وتواجه رفع معدل التبادل التجاري، فضلاً عن تبني اليمن الدعوة الى إقامة مؤتمر سنوي للدول الأعضاء للتباحث حول المزيد من الدعم والتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، وشراء القطاع الخاص والمصدرين والمؤسسات التمويلية والغرف التجارية والصناعية في أعمال هذه اللقاءات.

وقد بدأت اليمن العمل للانضمام الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بإصدارها القانون رقم ٤١ لسنة ٢٠٠٢م، بشأن الموافقة على الانضمام الى البرنامج التنفيذي لاتفاقية تسهيل وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، والمسمى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تلا ذلك إنشاء نقطة اتصال بالقرار الوزاري رقم ٤٢ في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣م، بوزارة الصناعة والتجارة، ثم إصدار قرار نائب رئيس الوزراء وزير المالية لسنة ٢٠٠٣م، بشأن التخفيض الجمركي التدريجي والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل على السلع العربية وفقاً للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والذي بدأ من ١ يناير ٢٠٠٥م، بنسبة ١٦٪، لمدة خمس سنوات، وينسبة ٢٠٪ في بداية يناير ٢٠١٠م.. وهي السنة الأخيرة لتخفيض الرسوم، ثم قرار مجلس الوزراء رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٤م، بشأن الموافقة على اتخاذ الخطوات والإجراءات التنفيذية لأحكام البرنامج التنفيذي لاتفاقية تسهيل وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتشكيل وحدة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في وزارة الصناعة والتجارة.. وقد تمت كل الإجراءات السابقة وفقاً لإلية تنفيذ إجراءات الانضمام الواردة في الاتفاقية وقرار إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.